

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من معهد جول - ديستري، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يُعمم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170113 150113 12-63779X (A)



البيان

مليينيا ٢٠١٥، خطة عمل لتمكين المرأة

إن عملية مليينيا ٢٠١٥ ”المرأة جهة فاعلة في التنمية من أجل الرهانات العالمية“ عملية بحث مستقبلية. ومعهد ديستري الذي أنشأ مُؤَلِّد الأفكار والإجراءات (مُجمّع الأفكار والإجراءات) وبدأ تشغيله في عام ٢٠٠٧، هو مركز بحوث أوروبي متعدد الاختصاصات مقره في فالوي، وهو منظمة غير حكومية وشريك رسمي لليونسكو، حصل على مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ آب/أغسطس ٢٠١٢. وعملية مليينيا ٢٠١٥، التي أنشأها المعهد بالتعاون مع شركائه الدوليين، منظمة في ثلاث مراحل هي: ”نقل المعلومات“، و ”عملية المعرفة“ و ”نظم الاستخبارات“. وتتلخص ثلاثة مؤتمرات دولية نظمها معهد ديستري، الأول في لياج في آذار/مارس ٢٠٠٨، والثاني برعاية اليونسكو، وعُقد في مقرها في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (شمل عقد حلقات تدريبية معتمدة واجتماعات لبحث مسائل محددة يومي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر في اليونسكو) تحت عنوان ”مليينيا ٢٠١٥، خطة عمل لتمكين المرأة“، وأما الثالث فسيُعقد في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك في عام ٢٠١٥ لبحث النتائج العالمية لخطة العمل بحلول عام ٢٠٢٥. والعنوان الإلكتروني لبوابة المعهد المتعددة اللغات هو:

<http://www.millennia2015.org>

وساهمت عملية مليينيا ٢٠١٥ في عمل لجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٠ تحت رعاية المنظمة الدولية للفرنكوفونية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بلغ عدد المساهمين في ”شبكة الباحثين المتطوعين“ التابعة لمليينيا ١٠٤ ١ باحثين يعملون في مجمع الأفكار التابع لها، وبلغ عدد الأعضاء ٩٣٦ ٢ عضوا وعدد المنسقين ٩٤٩٨ ٩ منسقا في ١١٤ بلدا أو منطقة، كما زاد عدد المسجلين في المؤتمر الدولي المعقود برعاية اليونسكو في باريس في ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عن ٤٠٠ مسجل.

طريقة العمل، والتوازن المجتمعي، وتغيير عقليات الرجال

باعتبار أنه من المهم التسليم بأن المرأة والرجل شريكان في الحقوق المتساوية في جميع مستويات الحياة الخاصة والمهنية والعامة؛ والقبول بحق المرأة في الحصول على شهادات التخرج وعلى الوظائف وعلى دخل يعادل أو يفوق دخل الرجل أو العاملين معها دون أن يشعر هؤلاء بأنهم أقل قيمة منها؛ وحث وسائل الإعلام على إيلاء المعلومات الابتكارية التي تقدمها المرأة نفس القدر من الأهمية التي يولونها للمعلومات التي يقدمها الرجل؛ وإقناع

وسائط الإعلام بالكف عن بثّ القوالب النمطية الجنسية؛ ومساعدة المرأة في الجهود التي تبذلها من أجل الخروج من الفقر؛ وتشجيع المرأة في جهودها الرامية إلى تمكينها من أجل مواجهة الضغوط الاجتماعية؛ والكفّ عن استعمال النساء والفتيات كسلاح في الحرب وفي النزاعات السياسية والعرقية؛ واستعمال جميع الوسائل لمكافحة أشكال العنف الجنسي الذي يمارسه الرجال ضد النساء والفتيات في منطقتهم؛ وتقديم تعويضات بموجب القانون وفي إطار العدالة للنساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي وتوفير الرعاية الصحية لهن؛ وإتاحة فرص متكافئة للفتيات والفتيان في جميع المجالات؛ وتمكين الفتيات من الحق المشروع في التعلّم والتعليم والتدريب المهني ابتداء من المرحلة الابتدائية ووصولاً إلى الجامعة؛ وتنقيف السكان بهدف تغيير العقلية المتسككة بالعادات التي تميز ضد النساء والفتيات؛ وإدراج مواضيع تتعلق بتعليم أسلوب الحياة واحترام حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات، في برامج التعليم الأساسي؛ توعية المرأة والأسرة وإقناعها بضرورة تنظيم الولادات؛ والاعتراف بقدرات المرأة بوصفها صانعة للمستقبل وتنمية تلك القدرات؛ وتغيير عقليات الرجال والفتيان منذ سنوات التعليم الأولى ليعترفوا بأن النساء والفتيات يتساوون معهم في الحقوق والمهارات والقدرات ويحترمونه؛ والقضاء على الكراهية والهيكل المجتمعية الجنسية؛ وتوعية الرجال والأطفال لأجل احترام وتعزيز المساواة بين المرأة والرجل في جميع المستويات؛ وإدراج المهارات النسائية وتحديد حصص لهن في القوى العاملة وفي قيم العمل؛ وإقناع الأبوين بأن التعليم هام بالنسبة لبنائهم كما هام بالنسبة لأبنائهم؛ وإشراك المهارات النسائية على نحو منصف في اتخاذ القرارات؛ والاعتراف بمهارات المرأة الريفية وأخذها في الاعتبار وتعزيزها؛ واحترام حقوق المسنات والأرامل والعمل وفقاً لذلك؛ وتحقيق توازن بين نسب الرجال والنساء في جميع هيئات صنع القرار.

وإننا نرى أن من الضروري، في إطار عملية ميلينا، تغيير العقلية، وتنقيف المجتمع وإشراكه، ولا سيما الرجال والأطفال من أجل القضاء على أشكال التمييز القائم على نوع الجنس، والعقلية المتسككة بالعادات الضارة بالمرأة والفتاة، وكذلك على جميع أشكال العنف الجنسي، في جميع السياقات، في الأسرة وفي المجتمع وفي النزاعات والحروب، وذلك حتى يتسنى احترام الفتيات والنساء وتمتعن بالمساواة في حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص للوصول إلى الرعاية الصحية، والتعليم، والعمل، والاستقلال واتخاذ القرارات.

التحولات المجتمعية

باعتبار أنه من المهم مساعدة المرأة في البلدان التي تعيش حالة حرب على الاضطلاع بمسؤوليتها كربة أسرة رغم فقرها، وعلى المشاركة في التنمية الاقتصادية؛ وإنهاء الحروب

والتراعات التي تزعزع استقرار المرأة وأسرها وتُغرقها في مستنقع البؤس؛ ووقف أشكال العنف التي تمارس ضد النساء والفتيات والأمهات؛ وسنّ قوانين تنص على تخصيص اعتمادات لحماية النساء والفتيات من تشويه أعضائهم التناسلية ومن الزواج المبكر ووآد البنات؛ وتعزيز القدرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة في البلدان التي تغطي عليها التراعات؛ وتعبئة رجال السياسة في جميع المستويات في حملات بهدف القضاء نهائيا على الاغتصاب والعنف ضد المرأة؛ وتسخير القوانين والمحاكم، من خلال رصد الميزانيات الضرورية لها، حتى يصبح الجبر لضحايا الاغتصاب والعنف من النساء أمرا ملموسا.

وإننا نرى أن من الضروري، في إطار ميلينيا، وضع تصورات لتغيير العقلية وتنفيذها من أجل مساعدة النساء والرجال في موقع المسؤولية على جعل القضاء على الاغتصاب والعنف ضد المرأة الذي يمارسه رجال وفتيان متهورون في إطار النزاع أو من ذوي المواقف الظلامية، إجراء رسميا في القوانين وعلى مستوى السلوك مع كفالة الجبر للضحايا عن طريق العدالة وتقديم التعويضات الأدبية والمالية اللازمة لهم، والاعتراف بمسؤولية الدولة في المحافظة على سلامة المواطنين والمواطنات، وكذلك تنظيم حملات تثقيف عامة باحترام الغير والحقوق الأساسية للبشر.

الثقافة والمجتمع، والتميز والنهوض بالمرأة

نظرا لأنه من المهم التشاور مع القيّمون على الأعراف من أجل التوصل معهم إلى تغيير عادات الرجال إزاء النساء؛ وفهم الأسباب الكامنة وراء العنف ضد النساء والفتيات؛ واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة؛ والتخفيف من وطأة التأثير الثقافي على المرأة؛ وقياس تأثير النهوض بالمرأة في تطور المجتمعات ذات الثقافة الإسلامية؛ والاقتراح على السلطات الدينية والسياسية اعتبار حقوق الإنسان والعدالة قيما وممارسات مطلقة، لاسيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات؛ وتصور الطريقة التي ستطبق بها القوانين التي سيتم التصويت عليها من أجل حماية المرأة بحلول عام ٢٠٢٥؛ ومواءمة الممارسات الجديدة مع القيم الثقافية في كل بلد أو منطقة؛ والقضاء على عقلية الكراهية التي يمكن أن تغطي على المحاولات الرامية إلى توطيد السلم والهدوء إذا لم تستوعب جميع الأطراف المعنية التحديات الإنسانية؛ وتعبئة وسائط الإعلام من أجل أن تكفّ عن استعمال الصور المهينة للمرأة والحاطة من قيمتها، ولتتحمل مسؤوليتها بوصفها أداة تثقيف ومواطنة تساهم في الحد من القوالب النمطية الجنسية، وللكف عن توجيه التهم للمرأة وتعنيفها بسبب نقلها للأمراض المعدية المنقولة جنسيا علما وأن الرجال يحملون هم أيضا هذه الأمراض؛ والقبول بأن النساء والفتيات هن أيضا بشر على قدم المساواة مع الرجال والفتيان، وإعمال حقوق الإنسان في

جميع المستويات وفي جميع الحالات؛ وإقناع المسؤولين ومقرري السياسات الذكور بقبول إشراك النساء في الهيئات المعنية بالتراعات والسلام عند النظر في المسائل التي تهمهن ولا سيما في مناطق النزاع؛ وتعزيز وتشجيع وصول النساء والفتيات، بصرف النظر عن وضعهن، سواء أكن ذوات إعاقة أم لا، إلى الموارد اللازمة وإلى التدريب؛ وأخذ أفكار النساء المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية في المستقبل في الاعتبار.

وإننا نرى أن من الضروري، في إطار مئتين وخمسة وعشرين، التفكير مع القيميين على الأعراف والسلطات الدينية من أجل تغيير العادات السلبية للرجال إزاء النساء، وتحليل الأسباب الأساسية الكامنة وراء العنف ضد النساء والفتيات من أجل القضاء عليه، وإقناع الرجال بأنهم مسؤولون أيضا وبنفس الدرجة مثل النساء عن انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز من أجل التوصل إلى حلول للمسألة وتحميل وسائل الإعلام المسؤولية الأخلاقية حتى تكف عن بثّ القوالب النمطية الجنسانية.

ونودّ تقديم خطط عمل مئتين وخمسة وعشرين إلى لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة من أجل تنفيذها جماعيا وبصورة شاملة بحلول عام ٢٠٢٥.